المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ROYAUME DU MAROC

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵙⵡⵉⵔⵉⵜ ⴷ ⵜⵙⵏⵙⵓ ⴰⵎⴰⵏⴰⵢ
Conseil Supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche Scientifique

الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي
INSTANCE NATIONALE D'ÉVALUATION DU SYSTÈME D'ÉDUCATION, DE FORMATION ET DE RECHERCHE SCIENTIFIQUE

تقييم سلك الدكتوراه
لتشجيع البحث والمعرفة

تقرير موضوعاتي
ملخص

تقرير موضوعاتي

ملخص

تقييم سلك الدكتوراه
لتشجيع البحث والمعرفة

ملخص

تقييم سلك الدكتوراه رافعة لإنتاج الباحثين من أجل تنمية البلاد ومجتمع المعرفة. يسلط هذا التقييم الضوء على السياسة المعتمدة من قبل الدولة قصد وضع الأسس الضرورية لهذه التنمية.

فبعد عشر سنوات من إرساء سلك الدكتوراه في إطار إصلاح نظام الإجازة–ماستر–دكتوراه (LMD)، أصبح من الضروري تقييم هذا السلك نظرا للمكانة المركزية التي يحتلها في منظومة البحث العلمي في بلادنا.

انطلاقا من المسلمة التي تعتبر سلك الدكتوراه مرحلة انتقالية من حالة "اكتساب" المعرفة و"فهمها" إلى حالة "إنتاجها"، خلص هذا التقرير إلى الاستنتاجات التالية:

1. ما هي النقط البارزة التي يجب استخلاصها من هذا التقييم؟

1. مهام سلك الدكتوراه وتنظيمه

إصلاح التعليم العالي الذي أُدرج عام 2003 وفق نظام إجازة–ماستر–دكتوراه (LMD) يعتبر سلك الدكتوراه استمرارا لسلكي الإجازة والماستر لكنه غير موجه بما فيه الكفاية نحو البحث وتقدم المعرفة. ويختلف هذا النموذج اختلافا جذريا عن النموذج الإنجليزي الذي يعتبر سلك الدكتوراه مرحلة حاسمة في الإعداد المكثف للبحث بهدف تكوين باحثين من مستوى عال. ويزيد غياب إطار تنظيمي ملائم من نقطة الضعف هذه التي يعاني منها توجه هذا السلك. والنتيجة هي أن مكانة مركز دراسات الدكتوراه، وسيره، وعمله، وتنسيقه مع البنيات الأخرى داخل المؤسسة وخارجها يولد حزازات، خاصة مع بنيات البحث التي يُفترض أن يكون بينها ومركز الدكتوراه تنسيق وثيق. إن فرض "تكوينات تكميلية إجبارية" بغلاف زمني قدره 200 ساعة، قد أصبح له، مع مرور الزمن، تأثير عكسي يعيق إنتاجية هذا السلك بعد أن أدرج ضمن تلك التكوينات المساعدة في الأشغال الموجهة، والمشاركة في المحاضرات والندوات، مرورا بإعطاء دروس على شكل ساعات إضافية، وحتى حراسة الامتحانات، والتطوع للعمل الجمعوي.

2. أعداد طلبة سلك الدكتوراه

بعد فترة ركود في بداية العشرية الأخيرة، عرف عدد طلبة الدكتوراه ارتفاعا شكّل "أول موجة" في اتجاه التصاعد ويبدو أن دراسات الدكتوراه قد أخذت تجلب من جديد طلبة الجامعات الذين كان هدفهم الأساسي هو الالتحاق بقطاع التعليم العالي. وسيستمر هذا الاهتمام بسلك الدكتوراه في السنوات المقبلة بالنظر إلى الآفاق الإيجابية التي عبر عنها طلبة الدكتوراه في إطار الاستطلاع. لكن هذه الزيادة غير مستقرة، ولم تتلها زيادة في مخرجات سلك الدكتوراه، –وخاصة منها ما يتعلق بعدد الحاصلين على شهادة الدكتوراه الذي لا يمثل سوى 6,5% من طلبة الدكتوراه– وفي الإنتاج العلمي .

وتعكس هذه النسبة الضعيفة بشكل جيد النقائص والاختلالات المذكورة أعلاه. وعلاوة على ذلك، فإن سلك الدكتوراه يرزح تحت تأثير رابطة القرابة (جل الطلبة آتون من نفس الجامعة)، وضعف الانفتاح دوليا. إذ لا توجد أية سياسة واضحة ومعلنة بخصوص حركية طلبة الدكتوراه نحو الخارج. إن بعض المبادرات التي نجدها هنا وهناك للوصاية والتأطير المشترك (co-tutelle) لبعض الأطروحات تبقى ضعيفة رغم الآليات المتاحة للمغرب للمشاركة في البرامج الأوروبية والأمريكية الكبرى.

وأخيرا، كلما صعدنا في مستويات التعليم العالي، كلما قلت المناصفة (كمجموع الطلبة، طلبة الدكتوراه، خريجي الدكتوراه وأخيرا الأساتذة الباحثين). والملاحظ أن المناصفة في التعليم العالي المغربي، كيفما كان مستواه، أدنى بكثير مما هي عليه في البلدان التي اعتمدها هذا البحث أساسا للمقارنة: تونس وجنوب إفريقيا وفرنسا.

3. فعالية نظام الدكتوراه

اعتمد هذا التقييم على خمسة معايير مهيكلة ومعيرة للمقارنة بين سلك الدكتوراه في المغرب وأنظمة الدكتوراه في بلدان أخرى. وكان الهدف هو البرهنة أن فعالية هذا السلك في المغرب مهددة بشكل جدي.

إن الإكراهات الأساسية التي يعاني منها هذا السلك في المغرب هي:

- انسداد منسوب أعداد الطلبة في الماستر الذي لا يمثل عدد الطلبة المسجلين فيه سوى 4,5% من مجموع الطلبة المسجلين في الجامعة برسم سنة 2014؛
- ثقل أعباء التأطير في الدكتوراه على كاهل الأساتذة نتيجة تزايد أعداد الطلبة في النظام الجامعي المغربي.
- ضعف نسبة التخرج من هذا السلك التي قاربت 6,5% سنة 2014؛
- تزايد عدد طلبة سلك الدكتوراه، دون أن يرافقه تزايد مماثل في عدد المتخرجين من هذا السلك.

أكيد أن هناك آليات أرسيت من أجل تحسين مردودية سلك الدكتوراه بشكل خاص، ومردودية نظام البحث العلمي بشكل عام. ومن أمثلة تلك الآليات:

– قاعدة معطيات أطروحات الدكتوراه توبقال (Toubkal) التي تسعى إلى هيكلة الرصيد المعرفي، وجعله في متناول الجميع؛

– منحة الامتياز الرامية إلى جذب طلبة الدكتوراه الموهوبين نحو مشاريع الدكتوراه.

ورغم العدد المهم من أطروحات الدكتوراه التي تحويها قاعدة توبقال، وعدد زوارها، فإن تلك القاعدة غير شاملة، ولا تحتوي إلا على الأطروحات التي نوقشت في السنوات الأخيرة.

أما منحة الامتياز، فإنها لم تتمكن من جذب ما يكفي من الطلبة نظرا لضعف نسبة الطلب على هذا السلك (معدل 2,6% طلبات لكل منحة)، وارتفاع نسبة التخلي (41%)، ولكون المدة المتوسطة التي يستغرقها إنجاز الدكتوراه للمستفيدين لا تختلف كثيرا عن تلك التي يستغرقها المتوفرون على منحة أو غيرهم. لكن يبدو أن تحسين هذا الحافز سنة 2013 برفع عدد المنح المخصصة لطلبة الدكتوراه من 200 إلى 300 منحة، ورفع قدر المنحة الواحدة من 2300 درهم إلى 3000 درهم في الشهر، وإحداث، في السنة نفسها، المنصة الإلكترونية لتدبير مسطرة طلبات المنح كل ذلك قد أثر بشكل إيجابي في تلك المؤشرات. ومع ذلك، فإن هذه الآلية (300 منحة بقيمة 3000 درهم في الشهر لكل واحدة منها) ما تزال بعيدة عن تحقيق الهدف المتوخى منها، ألا وهو جذب الطلبة الموهوبين، وضمان تفرغهم لمشروع دكتوراه قابل للاستمرارية.

4. آفاق تشغيل المتخرجين من سلك الدكتوراه في أفق 2030

يتوقف تحسين فعالية الدكتوراه وجاذبيته على فرص التشغيل في قطاع التعليم والبحث العلمي العمومي (حيث تتوقع الرؤية الإستراتيجية 2015-2030 هدف إحداث 15000 منصب)، وفي القطاع الخاص الذي سيتحول لا محالة إلى اقتصاد المعرفة. وبالنظر إلى الأهداف التي حددتها الرؤية الإستراتيجية 2015-2030 (الموارد البشرية والموارد المالية)، فإن طلبات القطاع الخاص المحتملة تقدر بـ 16500 منصب بالنسبة للدكاترة. وعلى هذا الأساس، يمكن تشغيل 2100 دكتور كل سنة في القطاعين العام والخاص. لكن هذه الاحتمالات ستظل، مع ذلك، دون عرض سلك الدكتوراه الذي سيصل، على أدنى تقدير، إلى 3400 خريج دكتوراه كل سنة عندما سيتم تحسين مردوديته. ومن هنا تأتي ضرورة الزيادة في تعبئة القطاع الخاص.

إن الدكتوراه المهنية تمثل آلية للجمع بين بحث رفيع المستوى من جهة، وتلبية الحاجات التقنية والمهنية للمقاولات من جهة ثانية. وسيكون من الأنسب التفكير في إدخال الدكتوراه المهنية، في مرحلة أولى، في مدارس المهندسين والمؤسسات المتخصصة ككلية علوم التربية، ومعهد علوم الرياضة، ومؤسسات تكوين الأطر.

وفي هذه الخطوة، يتعين على الدكتوراه المهنية أن تحترم ثلاثة مبادئ:

1- يجب على الدكتوراه المهنية أن تحتفظ بعلامتها كدكتوراه.

2- لا تعتبر الدكتوراه المهنية حلا وحيدا لمشكلة اندماج الدكاترة، وملائمة لكفاياتهم.

3- لا تشكل الدكتوراه المهنية بديلا للدكتوراه التقليدية، بل تندمج في إطارها.

ويبين هذا التقييم، من خلال استعراض بعض المؤشرات والمقارنات الدولية، وعرض الإطار التنظيمي، والنتائج الكيفية لاستطلاع طلبة الدكتوراه والأساتذة الباحثين، أن إعادة هيكلة سلك الدكتوراه في المغرب أولوية لضمان مشتل للباحثين، وتوفير محفز أساس لإنتاج المعارف والابتكار.

وانطلاقا من هذه المعاينات والنتائج، يقدم هذا التقييم توصيات أو آفاقا إستراتيجية بهدف النظر في إصلاح عميق لسلك الدكتوراه. وسيتعين على هذا الإصلاح أن يجعل من هذا السلك مشتلا حقيقيا للموارد البشرية في بحث علمي عالي المستوى، يلتقي بشكل متناغم مع التوجيهات الإستراتيجية للمغرب للالتحاق بمجموعة البلدان الناشئة(1)، والتطور نحو مجتمع المعرفة(2). وقد تم تجميع هذه الآفاق في عشرة محاور كبرى.

(1) خطاب صاحب الجلالة بمناسبة الذكرى 61 لثورة الملك والشعب (20 غشت 2014).
(2) الرؤية الإستراتيجية 2015-2030.

2 . الآفاق الاستراتيجية

1 . توجه سلك الدكتوراه وفلسفته في سياسة البحث العلمي

بداية، لا يمكن أن يكون هناك إصلاح لسلك الدكتوراه إلا إذا كان هذا الإصلاح مندرجا في إطار سياسة وطنية شمولية ومنسجمة للبحث العلمي، تحدد أهدافها وفق النموذج السوسيو اقتصادي للبلاد.

إن من واجب هذا الإصلاح أن يجعل من مراجعة النموذج المفاهيمي لسلك الدكتوراه محورا له. ويخلص هذا التقييم إلى أن النموذج الأكثر نجاحا هو النموذج الذي يتخذ من البحث وتقدم المعرفة فلسفته، ويقطع نسبيا مع النموذج التراتبي لسلكي الإجازة والماستر. ويستجيب هذا النموذج للهدف الإستراتيجي المتعلق بمجتمع المعرفة الذي نصت عليه الرؤية الاستراتيجية 2015-2030.

وسيترجم هذا الإصلاح إلى ترسانة قانونية وتنظيمية تتعلق بسلك الدكتوراه. ذلك أن التنظيم القانوني هو أسمى تعبير عن هذه السياسة وعن هذا النموذج. لكن هذا التقييم يبين أن الإطار التنظيمي الحالي لسلك الدكتوراه يختزل هذا السلك إلى حد كبير.

وفي سياق تقوية إطار البحث وسلك الدكتوراه، يمكن التنظيم القانوني من تبديد الغموض، وتوضيح مهام هذا السلك ضمن نظام البحث العلمي للبلاد، وضمن مسعى توقعي من شأنه أن يساعد على إحداث طفرة في إنتاج الباحثين والبحث العلمي.

2 . هل من الممكن اتباع توجهات مختلفة؟

إذا كان من اللازم أن يكون النموذج المفاهيمي لسلك الدكتوراه وحيدا في فلسفته ومبادئه، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة لتوجهاته ولمهام الأجهزة التي تتحمل عبء تدبيره وتسييره داخل الجامعة.

وانطلاقا من التباينات الموجودة اليوم بين الجامعات المغربية من حيث الحجم، والاختيارات، والمحيط البيئي (الجهات)، ألا يتعين تنويع توجهات ومهام سلك الدكتوراه كذلك تبعا لخصوصيات تلك الجامعات؟

سيكون من مزايا هذا التمايز والتنوع الكشف عن سياسة الجامعة، وإبراز حاجات الجهة التي تنتمي إليها، وتفادي استنساخ مسالك التكوين في الدكتوراه بعضها لبعض في مختلف الجامعات. أكيد أنه لا يمكن إخفاء هذا التمايز في الدينامية الحالية للجهوية، ولكنه سيأتي بمزيد من التآزر والانسجام بين الجامعة وجهتها لتقوية امتيازاتها المقارنة، بل والتنافسية.

3 . تنظيم سلك الدكتوراه واشتغاله

إن غياب قانون منظم لسلك الدكتوراه، والوضعية غير المحددة للتنظيم الإداري لمركز دراسات الدكتوراه يؤثران في عمله، ويضعفان تموقعه بالنسبة للبنيات الإدارية والوظيفية المتعددة التي تتكون منها الجامعة.

إن هذه الوضعية، زيادة على الغياب غير المفهوم لهيكلة الجامعة نفسها، تؤثر سلبا على وظيفة هذا السلك، وعلى تنسيقه مع بنيات البحث باعتبارها بنيات أساسية تستقبل، قبل كل شيء، طلبة الدكتوراه. فيجب على أية إعادة لهيكلة هذا السلك أن تعطي الأولية لإشكالية التنسيق هذه، على الأقل فيما يخص جوانب التكوين الأفقية، والتنشيط، والرصد العلمي.

فسواء كان مركز الدكتوراه أو مدرسة الدكتوراه أو كلية الدكتوراة(3)، فإن الجهاز المكلف بتسيير سلك الدكتوراه يحتاج، في إطار إعادة هذه الهيكلة، إلى إطار تنظيمي وإلى الاستقلالية والموارد البشرية والمادية الكافية حتى يقوم بمهامه على الوجه الأكمل. ويقترح هذا التقرير حول تقييم سلك الدكتوراه رسما بيانيا (انظر الرسم التالي) يوضح هندسة مدرسة الدكتوراه (وهي تسمية عامة يمكن استبدالها بمركز الدكتوراه، أو كلية الدكتوراه).

يجب أن يخضع تنظيم الدكتوراه هذا لمقتضيين:

أ – تدبير وتنسيق عقلانيان ومدعمان من قبل الموارد البشرية الضرورية بوسائل التدبير الملائمة: أنظمة المعلومات وأدوات تتبع المعطيات والمعلومات حول طلبة الدكتوراه والمؤطرين وشهادات الدكتوراه والتكوينات الأفقية. وتتولى مدرسة الدكتوراه هذه المهمة. وحتى تقوم تلك المدرسة بها على الوجه المطلوب يجب أن تضم لجن للتشاور والتنسيق وتوحيد الجهود داخل الجامعة.

ب – يجب أن يمارس الطلبة البحث تحت إشراف الأساتذة داخل إطار بنيات وفرق البحث بالمؤسسات.

في هذا الرسم، يحرص التنظيم المقترح على أن تكون مدرسة الدكتوراه إطارا للتدبير الإداري والتنسيق بين مختلف المتدخلين. ويعمل هذا الإطار بكل مرونة، وبتنسيق تام مع كل كيانات الجامعة المعنية. وتتولى "لجنة التنسيق" مهمة التنسيق مع بنيات البحث، وبين الأساتذة العاملين في تلك

(3) دون أن نختار هذه التسمية أو تلك سنستعمل في ما سيأتي عبارة " مدرسة الدكتوراه".

البنيات فيما يخص جوانب التكوينات الأفقية، والتنشيط العلمي، والرصد العلمي، وذلك في احترام لاستقلاليتها العلمية والتكنولوجية، وخاصة منها ما يتعلق بالتكوينات الخاصة.

وتتولى اللجنة البيداغوجية تنسيق التكوينات الأفقية وتتبعها، مع الشعب التابعة لمختلف المؤسسات الجامعية، وتحرص على تنوع وتداخل التخصصات بين تلك التكوينات (pluridisciplinarité)، والانفتاح العلمي لطلبة الدكتوراه. أما لجنة الأطروحات، فإنها تتكلف بكل ما يتعلق بأطروحات الدكتوراه.

وأخيرا، يجب تسوية إشكالية التدبير المالي الحالي الذي هو موضع انتقاد من المجتمع العلمي كله. لقد حان الوقت لتيسير وتبسيط تدبير الموارد المالية، في إطار مشاريع البحث (التعاون والقطاع الخاص، إلخ). وفي هذا الصدد، أصبح من المستعجل العمل على توحيد وتسهيل تطبيق القرار المشترك الذي اتخذته كل من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر ووزارة الاقتصاد والمالية بتاريخ 16 يناير 2016. وبعد ذلك، سيتعين إدخال التعديلات والتحسينات الضرورية على هذا القرار، وإصدار النصوص التشريعية والتنظيمية التي ستحكم هذه المادة. وستعمل لجنة التدبير، أيضا، على تنسيق هذه الجوانب مع مختلف المصالح الجامعية المعنية ومع رئيس الجامعة.

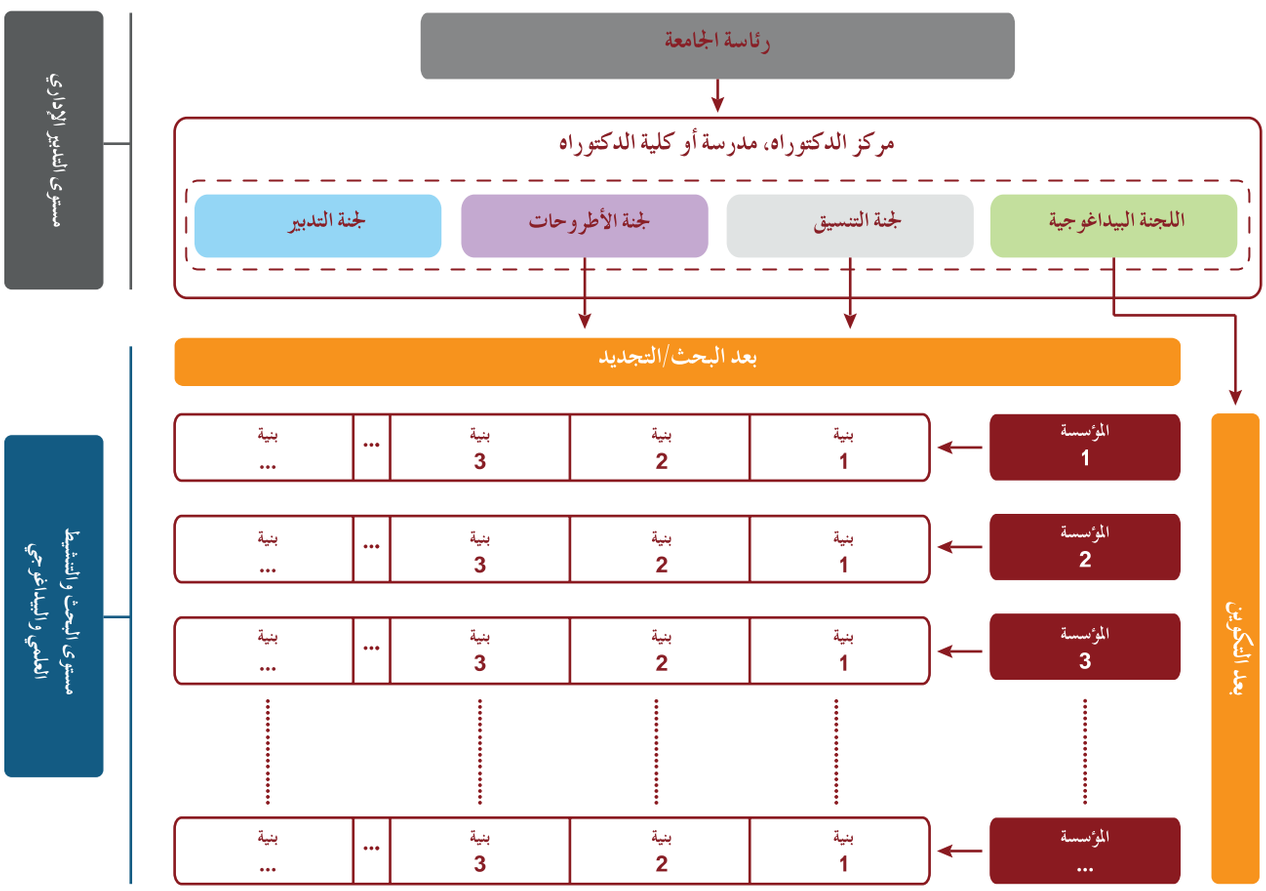

4 . احترام الأخلاقيات العلمية

لا يمكن اليوم الاستمرار في إنجاز البحوث العلمية دون أن نهتم بمسألة الأخلاقيات بما فيها الأخلاقيات العلمية والأخلاقيات المهنية. إن الأخلاقيات هي، قبل كل شيء، أساس مصداقية كل عمل علمي، يجب أخذها بعين الاعتبار لتدعيم مناخ العمل، وتقوية الروابط بين مختلف الأطراف المعنية: المسؤولين عن مدرسة الدكتوراه، والمسؤولين عن بنيات البحث، والمؤطرين، وطلبة الدكتوراه.

تتكون لجنة الأطروحات (انظر الشكل قبله) من باحثين تعينهم مدرسة الدكتوراه، زيادة على المؤطر أو المؤطرين. وتتولى هذه اللجنة تتبع الأطروحة بانتظام، وبكل شفافية، بعيدا عن الثنائي الوحيد: أستاذ مؤطر–طالب الدكتوراه.

وقبل أن يشرع الطالب في البحث، تصادق هذه اللجنة على الدراسة البيبليوغرافية وعلى مشروع البحث الذين يتقدم بهما بعد مصادقة الأستاذ المشرف على الأطروحة. وستكون من مهام تلك اللجنة أيضا، وبعد استشارة الأستاذ المؤطر، تعيين أعضاء لجنة مناقشة الأطروحة، (المقررين والفاحصين)، مع مطالبة كل واحد منهم بسيرته الذاتية.

لا يجب في أي حال من الأحوال أن تحل لجنة الأطروحات بديلا للجنة الأخلاقيات التي يتعين إنشاؤها بدون تأخير على صعيد الجامعة، والتي يتعين عليها أن تصادق على كل مشروع للبحث والأطروحة، قبل الشروع في إنجازه.

وسيتم تعزيز هذه الأخلاقيات بتزويد مدرسة الدكتوراه ببرامج معلوماتية لمكافحة الغش والانتحال. وستعمل مدرسة الدكتوراه، كذلك، وبشكل منتظم، على إدماج كل أطروحة تمت مناقشتها في قاعدة المعطيات توبقال. وسيعتبر ذلك الإجراء شرطا للمتخرج قبل أن يستلم الشهادة النهائية.

5 . كيف نستقطب المواهب ونضمن ترسخها داخل بنيات البحث؟

كيف يمكن جذب المواهب من الطلبة إلى مشاريع الدكتوراه وغرس روح المختبر فيهم؟ قبل كل شيء، يجب توسيع حوض اختيار طلبة الدكتوراه بتخفيف القيود على ولوج سلك الماستر؛ وإلا سيبقى ذلك الحوض محدودا، ولن يُمكن تزويد سلك الدكتوراه بما يكفي من المواهب للرقي بالبحث العلمي. ويتطابق هذا الإجراء مع أهداف الرؤية الإستراتيجية، وخاصة مع الرافعة 14، الإجراء 88، والرافعة 20 الإجراء 109.

وموازاة مع ذلك، سيتم الارتقاء بوضع طالب الدكتوراه إلى مرتبة "الباحث" عوض مجرد "الطالب" في متوالية إجازة–ماستر–دكتوراه. فمن الأساسي تحديد وضع طالب الدكتوراه بوصفه باحثا في طور التكوين، وهي مكانة أكثر جاذبية في نظر الطلبة والمجتمع. إن طالب الدكتوراه يعتبر من أطر البحث حسب (كتيب فراسكاتي) لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

ويجب، كذلك، الرفع من قيمة منحة الامتياز باعتبارها آلية مساهمة في جذب بعض المواهب، لتساوي الأجرة التي يمكن أن يتقاضاها المتخرج من سلك الماستر على الأقل. كما يجب الرفع من عدد المنح وتمديد مدتها لتصل أربع سنوات بدل ثلاث سنوات كما هو الحال الآن، لتحاذي المدة القانونية لإعداد الدكتوراه، وتشد المستفيدين منها في الدراسة، وتضمن لهم دخلا يمكنهم من التفرغ لإنهاء أطروحاتهم.

إن الدكتوراه المهنية هي آلية إضافية بالنسبة للجامعة لجذب المواهب من الطلبة الموهوبين الراغبين في إنجاز بحوث تقوم على التقنية والتطبيق، وتركز على الممارسة المهنية. ففضلا عن كون هذه الدكتوراه تستجيب لرغبة المغرب في ولوج مجموعة البلدان الناشئة، فإنها تشكل امتدادا طبيعيا لمنطق المهننة القائم في الإجازة المهنية والماستر المتخصص.

وبالنظر إلى المبادئ الثلاثة المشار إليها في الجزء 4.1. يمكن أن تدرج الدكتوراه المهنية، في مرحلة أولى، في مدارس المهندسين، وفي المؤسسات المتخصصة، وكذا في مؤسسات تكوين الأطر ذات الطابع المهني. وتبقى المؤسسات الجامعية الأخرى حرة في إدراجها بدورها ضمن تكويناتها في هذه المرحلة.

إن الانتماء لمختبر، والترسخ فيه والاشتغال في إطاره أساسي للزيادة في عملية التنسيق بين المؤطر وطالب الدكتوراه، والرفع من إيقاع أشغال البحث، والتبادلات مع الزملاء بخصوص الطرق التقنية المشتركة. ويقتضي هذا الترسخ والاشتغال باستمرار التصدي للوضعية الحالية حيث يزاول أكثر من 40% من طلبة الدكتوراه مهنة أخرى. ولما كانت الرؤية الإستراتيجية تكرس مبدأ التعلم مدى الحياة باعتباره مبدأ غير قابل للتصرف، غير أنه يجب تأطير انخراط هؤلاء الطلبة.

ويتعين أن تكون مدرسة الدكتوراه، تماما كبنية البحث، عبارة عن فضاء للأنشطة العلمية والفكرية لتوطيد طالب الدكتوراه في بنيته، وصقل كفاياته في مجالات تتعدى مجال تخصصه.

إن تشجيع الجمعيات والنوادي العلمية الخاصة بطلبة الدكتوراه ودعمها من قبل مدرسة الدكتوراه، كل ذلك يعتبر وسيلة فعالة للترسيخ والتعبئة.

6 . التكوينات الإجبارية وفعالية بحث الدكتوراه

انطلاقا من معاينة ما يشبه عدم جدوى التكوينات الإجبارية والندوات والحلقات الدراسية، والتي خُصص لها منذ سنة 2008 غلاف زمني يعادل 200 ساعة، يوجد إجماع مطلق على ضرورة تأطير هذا المكون الصعب والضروري لنجاح الطالب في الدكتوراه وفي مساره المهني. وفي هذا الصدد، ألن يكون أكثر نجاعة أن تعتمد ضمن هذا الغلاف الزمني وحدات متقدمة في التكوينات الإلزامية تتضمن تكوينات أفقية أخرى ضرورية لتكوين الطالب في البحث، أو خاصة بمجال تخصصه؟ وفي هذه الحالة ستستغرق تلك الوحدات الفصلين والأول والثاني من السنة الأولى، وسيتم تأكيد مكتسباتها بواسطة امتحان نهائي باعتبارها شرطا مسبقا

لمتابعة إعداد الأطروحة. وستكون هذه السنة الأولى من التكوين في البحث سنة مفصلية بالنسبة لمسار طالب الدكتوراه.

7 . الانفتاح والحركية : استلهام التجارب الدولية

من المسلم أن الانفتاح والحركية يشكلان رافعتين أساسيتين للزيادة في إنتاجية البحث، وتحسين جودته. ومرة أخرى، تعكس وضعية رابطة القرابة (consanguinité) وعزلة سلك الدكتوراه داخل الجامعة غياب سياسة وطنية في هذا المجال. وفي هذا الصدد، يمكن تصور ثلاثة سبل قصد استفادة أفضل من الانفتاح والحركية الدوليين.

السبيل الأول يكمن في التقليص من ظاهرة رابطة القرابة التي تطبع سلك الدكتوراه على المستوى الوطني، لأن العلم لا يتطور في دائرة مغلقة. فالانغلاق يحول دون التلاقح العلمي والثقافي بين الطلبة الوافدين من جهات وجامعات وآفاق متعددة.

السبيل الثاني يتمثل في جذب المواهب الأجنبية لدراسات الدكتوراه في المغرب، وخاصة منها مواهب الأفارقة، وذلك في تلاؤم تام مع التوجه الاستراتيجي للمغرب. وبهذا الخصوص، نستحضر تجربة جنوب إفريقيا.

السبيل الثالث هو تشجيع حركية طلبة الدكتوراه نحو الخارج عبر سياسة واضحة ومعلنة، وتمويل ملائم. ويمكننا الاستشهاد بتجربة البرازيل المتمثلة في استهداف جهة أو بلد معين، ومجالات بحث معينة، وإعطاء منح للطلبة للدراسة في تلك الجهة أو البلد، مع ضمان عودتهم إلى بلدهم لإنهاء دراساتهم، ويمكن الاعتماد في هذا الباب على عدة آليات للتعاون كالبرامج الأوروبية والأمريكية.

8 . تعبئة الأساتذة الباحثين لتأطير الدكتوراه

إن تعبئة الأساتذة الباحثين وتحفيزهم لتأطير أطروحات الدكتوراه مسألة أساسية. ولهذه الغاية يجب مراجعة النظام الأساسي للأساتذة الباحثين حتى يكون مثمنا ومحفزا أكثر. ويجب أن يعطي هذا النظام مكانة الصدارة للبحث والابتكار ونقل التكنولوجيا في ترقية الأساتذة الباحثين في مسارهم المهني.

وإلى جانب هذه التحفيزات، يجب التنصيص على واجبات الأستاذ الباحث، كإلزام كل أستاذ للتعليم العالي، وكل أستاذ مؤهل، بتأطير أطروحات الدكتوراه، وخاصة في مراكز ومؤسسات البحث العلمي ومعاهده.

وفي السياق نفسه، ينبغي أن تكون شبكة تنقيط الأساتذة الباحثين من أجل الانتقال من إطار أستاذ مؤهل إلى إطار أستاذ التعليم العالي وسيلة لتطوير البحث، وذلك بإعطاء أنشطة البحث وزنا أكبر (من حيث عدد النقط) من وزن باقي الأنشطة البيداغوجية الأخرى. وكذلك الأمر بالنسبة للانتقال من إطار أستاذ مساعد إلى إطار أستاذ مؤهل. والغرض من هذه الإجراءات هو إبراز القيمة الحقيقية للتأهيل العلمي في تأطير أشغال البحث، والإشراف عليها، وتنسيقها وإنجازها (المرسوم رقم 2.96.794.)

وزيادة على احترام التراتبية العلمية في إدارة بنيات البحث، يجب أن يكون بمقدور المسؤول عن المختبر التصرف، فيما يخص الموارد المالية المخصصة للمختبر أو الذاتية منها.

يجب القطع مع التطوع في بحث الدكتوراه النظامي والمنتظم، وذلك من خلال:

1- إقرار مكافأة التشجيع على التأطير لفائدة المشرفين على الأطروحات على غرار ما هو معمول به دوليا.

2- إقرار تعويض لفائدة رئيس لجنة مناقشة الأطروحات، والمقررين والفاحصين، والأساتذة المشاركين للأطروحة.

كما يجب، تزويد بنيات البحث بالإمكانيات المادية وبالأدوات العلمية الكافية للاستجابة للشروط التي يتطلبها نشاط البحث الجاد تبعا لمجال التخصص.

9 . أي منظور وأية رؤية وأية آفاق مهنية للدكتور؟

إن من شأن إعلان سياسة واضحة (والجدير بالذكر أن تلك السياسة تستجيب لهدف الرؤية الاستراتيجية المتعلق بخلق 15000 منصب في أفق 2030 لتوظيف الأساتذة الباحثين في مؤسسات التعليم العالي والبحث) أن يجلب المزيد من المواهب لمهنة الباحث.

وبموازاة مع هذا المجهود للقطاع العمومي، يجب تشجيع المقاولة بواسطة إعفاءات و/او تحفيزات ضريبية لتعزيز أنشطة البحث والتنمية. فبدون هذا المحفز وغيره كمنحة الدكتوراه داخل المقاولة، ستبقى آفاق توفير 16500 منصب للباحثين من المستوى العالي (بوصفها سوقا ممكنة) أمنية غير قابلة للتحقيق. وسيتعين على الدولة والمقاولة أن تتقاسما (بالتساوي أو بنسب متفاوتة) تكلفة منحة الدكتوراه في المقاولة.

وموازاة مع هذه الإجراءات المتعلقة بالتشغيل، يجب تشجيع انخراط طلبة الدكتوراه لإنشاء مقاولاتهم. وسيساعدهم النظام البيئي على ذلك من خلال:

1- تطبيق الإطار الموجود سلفا، المتعلق بمساهمة الجامعة في المقاولات العمومية والخاصة، وإحداث شركات تابعة لها (المادة 7 من القانون 01.00)؛

2- إحداث صندوق لضمان مشاريع الابتكار التي يقدمها طلبة الدكتوراه؛ والممولة من قبل رأسمال المخاطرة (capital-risque) .

10 . جودة بحث الدكتوراه ، المرحلة الموالية للتقييم

لما كانت جودة بحث الدكتوراه، وجودة المنشورات المرتبطة بها وبالبحث العلمي لا تدخل في نطاق هذا التقييم، فإنها ستكون موضوع تقييم لاحق. ولهذه الغاية، يمكن للهيئة الوطنية للتقييم لدى للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، أن تقوم بتعبئة مجموعة من الخبراء المرموقين والمعترف بهم لتقييم جودة أطروحات الدكتوراه اعتمادا على بوابة توبقال بشكل خاص، وذلك بغض النظر عن مدى تغطية تلك البوابة لكل الأطروحات المناقشة لحد الآن. وسيغطي هذا التقييم كذلك مجالات وموضوعات تلك الأطروحات بمقارنتها مع المواضيع العلمية المتقدمة في تخصصاتها. وسيكون الهدف من ذلك هو إثارة نقاش وطني حول المقصود من "أطروحة جيدة" .

كما تكمن جودة الدكتوراه في مواصلة الحفاظ على تقاليد استطلاع آراء طلبة الدكتوراه وللأساتذة الباحثين من خلال رصد تصوراتهم، واهتماماتهم، وانتظاراتهم. وهكذا، يمكن إنجاز استطلاع جديد، علاوة على ما سبق، التقدير الكمي لدرجة رضاهم بالمقارنة مع الحالة المرجعية لسنة 2016 التي تمثل مرحلة بداية الإصلاح الذي جاءت به الرؤية الإستراتيجية 2015-2030.

ملتقى شارع أليليا وشارع علال الفاسي
حي الرياض، الرباط، ص.ب : 6535

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
الهاتف : 0537-77-44-25 | contact@csefrs.ma
الفاكس : 0537-68-08-86 | www.csefrs.ma